تشديد السياسة النقدية سيكون له كلفة

«الوطني»: صعود الدولار وسط تزايد مخاوف الركود العالمي

«الفيدرالي» يؤكد الحاجة إلى سياسة نقدية أكثر صرامة إذا تجاوز نمو الأسعار توقعاتهم

تقرير الوظائف يربط بين تزايد الطلب على العمالة وتسجيل الوظائف في الولايات المتحدة لمكاسب قوية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ" الوطني " أن محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لشهر يونيو الماضي، كشف أن كبار مسؤولي الفيدرالي يعتقدون أن التضخم الراسخ يمثل "خطراً شديداً" على الاقتصاد الأمريكي ويخشون من أن تكون هناك ضرورة ملحة لتطبيق سياسات نقدية أكثر صرامة إذا تجاوز نمو الأسعار توقعاتهم. وأكد المسؤولون في الاجتماع على ضرورة محاربة التضخم، حتى لو كان ذلك يعني تباطؤ الاقتصاد الذي يبدو بالفعل على حافة الركود.

وأكد صانعو السياسة دعمهم لرفع أسعار الفائدة إلى تلك النقطة التي يتم فيها تقييد النشاط الاقتصادي، مع إمكانية أن تصبح السياسات "أكثر تشدداً" إذا استدعت البيانات ذلك. وصرح محافظو البنوك المركزية أن رفع معدلات الاقتراض القياسية بمقدار 0.75 نقطة مئوية في يونيو (للمرة الأولى منذ عام 1994) كان ضرورياً للتحكم في زيادة تكاليف المعيشة التي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عام 1981. وقالوا إنهم سيستمرون في القيام بذلك حتى يقترب التضخم من المستوى المستهدف على المدى الطويل البالغ 2%. وأقروا ايضا بأن تشديد السياسة سيكون له تكلفة. وذكر ملخص الاجتماع أن "المشاركين أدركوا أن ثبات السياسات قد يبطئ وتيرة النمو الاقتصادي لبعض الوقت، لكنهم رأوا أن عودة التضخم إلى مستوى 2% أمر بالغ الأهمية لتحقيق الحد الأقصى من فرص العمل على أساس مستدام".

وكشفت الملاحظات الصادرة عن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن القلق الذي ينتشر عبر المراتب العليا في البنك المركزي الأمريكي بشأن التضخم، الذي يتحرك بوتيرة سنوية تبلغ 8.6%، وأظهر التقرير أيضاً الجهود التي كان المسؤولون على استعداد لبذلها لضمان عدم خروج الأسعار عن نطاق السيطرة، وسيقرر الاحتياطي الفيدرالي ما إذا كان سيرفع أسعار الفائدة بمقدار 0.50 نقطة مئوية أو 0.75 نقطة مئوية في اجتماعه هذا الشهر، على الرغم من أن العديد من المسؤولين أشاروا إلى دعمهم لرفع سعر الفائدة بمعدلات أعلى وهو الأمر الذي يبدو أن توقعات الأسواق تتوافق معه.

وأعاد محضر الاجتماع تكرار أصداء التعليقات الأخيرة لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الذي أكد أن الفيدرالي ليس لديه مجال كبير للمناورة لأنه يحاول كبح جماح التضخم دون التسبب في فقدان للوظائف على نطاق واسع. وصرح الشهر الماضي أن الركود الآن "أصبح محتملاً" في الولايات المتحدة وسيعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجة عن سيطرة الاحتياطي الفيدرالي، مشيراً إلى الحرب في أوكرانيا وتدابير الإغلاق المطولة في الصين لاحتواء تفشي فيروس كوفيد19-. وكرر باول تلك الرسالة الأسبوع الماضي في جلسة مع محافظي البنوك المركزية الأخرى، عندما حذر من أن الفشل في استعادة استقرار الأسعار سيؤدي إلى نتيجة أسوأ للاقتصاد الأمريكي.

ويلقي محضر اجتماع يونيو المزيد من الضوء على سبب القرار المفاجئ الذي اتخذه مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتسريع وتيرة تشديد السياسة النقدية بشكل كبير، واختياره تجاهل خططه المشار إليها سابقاً لرفع سعر الفائدة للمرة الثانية على التوالي بمقدار 0.50 نقطة مئوية. وجاء القرار عقب نشر تقريرين اقتصاديين، أحدهما يظهر قفزة كبيرة في أسعار المستهلكين خلال شهر مايو والآخر كشف عن ارتفاع توقعات التضخم. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن التقرير الأول أشار إلى أن الضغوط التضخمية لم تنحسر بعد، و«عزز الرأي القائل بأن التضخم سيكون أكثر ثباتاً مما توقعوه سابقاً».

كما تضمن اجتماع يونيو تعديل التوقعات والتي أشارت إلى أن المسؤولين توقعوا رفع أسعار الفائدة إلى أقل بقليل من 3.5% بنهاية العام. ومن المتوقع رفع سعر الفائدة مرة أخرى إلى 3.75% العام المقبل قبل خفضها في عام 2024. كما توقع المسؤولون ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النمو خلال تلك الفترة.

تحسن تقرير الوظائف بشكل مفاجئ

جاء تقرير الوظائف الذي طال انتظاره يوم الجمعة ليكشف عن أن الطلب المتزايد على العمالة أدى إلى استمرار نمو الوظائف الأمريكية، متحدية بذلك توقعات حدوث تباطؤ أكثر حدة والحد من مخاوف الركود الوشيك. وساهمت المؤشرات الدالة على استمرار قوة سوق العمل في تعزيز قدرة الاحتياطي الفيدرالي على رفع سعر الفائدة بمقدار 0.75 نقطة مئوية أخرى في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وأفاد مكتب إحصاءات العمل أن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار 372 ألف وظيفة في يونيو، أي أعلى بكثير من توقعات الاقتصاديين بتسجيل 265 ألف وظيفة واقل قليلا عن مستوى 384 ألف وظيفة التي تم توفيرها في مايو. وساهم نمو سوق الوظائف في يونيو بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً في تعزيز فرص الاقتصاد لتعويض كافة الوظائف التي فقدها خلال الجائحة. ولم يتغير معدل البطالة وظل مستقراً عند مستوى 3.6% للشهر الرابع على التوالي. وتتعارض تلك البيانات مع وضع اقتصاد على وشك الركود.

وكانت توقعات الاقتصاديين تشير على نطاق واسع إلى تباطؤ وتيرة خلق فرص عمل على أساس شهري نظراً لقوة الانتعاش ولأن جميع الوظائف المفقودة تقريباً خلال الجائحة قد تم تعويضها. كما كشفت بيانات شهر يونيو أن سوق العمل الأمريكية ما زالت النقطة المضيئة لأكبر اقتصاد في العالم على الرغم من تزايد مخاوف الركود، هذا بالإضافة إلى المخاوف من أن المستهلكين الأمريكيين بدأوا في تقليص نفقاتهم في ظل تراجع مدخراتهم خلال فترة الجائحة.

وارتفع متوسط الدخل في الساعة بنسبة 0.3% اضافية في مايو بعد تسجيل نمواً بنسبة 0.4% في الفترة السابقة، مسجلاً بذلك نمواً تخطى نسبة 5.1% على أساس سنوي. إلا أن معدل المشاركة في القوى العاملة، الذي يقيس نسبة الأمريكيين سواء العاملين أو الباحثين عن عمل، قد تراجع إلى 62.2%، أي أعلى بأكثر من نقطة مئوية واحدة عن مستويات ما قبل الجائحة.

ومع بدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الآن ما يتوقع أن يكون أكثر حملاته لتشديد السياسة النقدية منذ الثمانينيات، يخشى الاقتصاديون من أن سوق الوظائف في الولايات المتحدة قد تكون معرضة لمخاطر شديدة في ظل إمكانية ارتفاع معدلات البطالة بداية من العام المقبل وحتى عام 2024، مما قد يؤدي لتعرض شعبية الرئيس جو بايدن للمزيد من التراجع. وصرح مسؤول كبير في البيت الأبيض يوم الخميس أن تباطؤ خلق فرص عمل ليس "مدعاة للقلق"، إلا أنه بالأحرى يعكس الانتقال إلى "وتيرة أكثر استدامة لنمو الوظائف".

ارتفاع الدولار الأمريكي وتراجع العملات الرئيسية

التضخم في سويسرا

تسارعت وتيرة التضخم في سويسرا إلى أعلى المستويات المسجلة منذ نحو ثلاثة عقود بعد الارتفاع بنسبة 3.4% في يونيو مقابل 2.9% تقريباً في مايو. وتجاوز ذلك معدل 2% المستهدف من قبل البنك الوطني السويسري، وأشار رئيس البنك المركزي توماس جوردان إلى تفكير المسؤولين في رفع سعر الفائدة مرة أخرى لمواجهة ضغوط الأسعار. ويأتي هذا التطور بعد أسبوعين فقط من صدمة البنك المركزي السويسري للأسواق برفع سعر الفائدة إلى 0.25%، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ عام 2007.

وتشير توقعات البنك المركزي لشهر يونيو إلى وصول معدل التضخم إلى 2.8% هذا العام، و1.9% في عام 2023 و1.6% في عام 2024. وأثارت الاختناقات المستمرة في سلسلة التوريد الناجمة عن جائحة كوفيد19- العديد من الضغوط التضخمية، والتي تسارعت بشكل أكبر بسبب حرب روسيا وأوكرانيا.

معضلة بريطانيا

صرح أندرو بيلي محافظ بنك إنكلترا يوم الثلاثاء أن التوقعات الاقتصادية العالمية قد "تدهورت بشكل ملحوظ" وحذر من امكانية حدوث صدمات أخرى في المستقبل. وألقى بيلي باللوم على الغزو الروسي لأوكرانيا، نظراً لما تسبب به من إضافة المزيد من الضغوط على أسعار السلع الأساسية وارتفاع معدل التضخم. وتضمن التحذير أيضاً تحديث الاستقرار المالي نصف السنوي لبنك إنجلترا، والذي يأتي في الوقت الذي تواجه فيه المملكة المتحدة أعلى معدل تضخم منذ 40 عاماً، مما يزيد من مخاوف مواجهة الأسر البريطانية للمزيد من المصاعب لسداد ديونها. كما أشار بنك إنجلترا إلى الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها الأسواق العالمية وحذر من أن "أسعار الأصول مرتفعة المخاطر تظل عرضة لمزيد من التعديلات الحادة" على خلفية صدمات العرض الإضافية ورفع أسعار الفائدة العالمية بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، هذا إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي.

وسجلت معدلات التضخم البريطانية أعلى مستوياتها وصولاً إلى 9% في يونيو 2022، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ عام 1982. ويتوقع البنك أن الأسوأ لم يأت بعد. وقد يصل هذا المعدل إلى 11% بنهاية العام الحالي. كما قد يؤدي هذا الوضع إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة في محاولة للحد من التضخم. وفي يونيو 2022، رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة من 1% إلى 1.25% فيما يعد أعلى معدل منذ 13 عاماً.

وفي اليوم التالي، حذر كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا هوو بيل من أن الاقتصاد البريطاني سيتباطأ إلى درجة الزحف على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة، كما أكد تفضيله لاتباع النهج "الثابت" في رفع أسعار الفائدة. وفي ظل اتجاه التضخم نحو معدل ثنائي الرقم وتلاشي النمو الاقتصادي، صرح بيل بأن بنك إنجلترا كان يحاول رسم مسار محدود بين هاتين القوتين وإعادة نمو أسعار المستهلك إلى المستوى المستهدف البالغ 2%. وإضافة إلى ذلك، استقال رئيس الوزراء بوريس جونسون بعد استقالة وزيري الصحة والمالية، مما أدى إلى تزايد الصراعات السياسية وزيادة المعنويات المضطربة في بريطانيا.

وأضاف بيل إنه مستعد لتسريع وتيرة تشديد السياسات النقدية إذا دعمت البيانات مثل تلك التحركات، مضيفاً أن قراره في أغسطس سيعتمد على الأخبار الاقتصادية. إلا أنه في الوقت الحالي، تمسك بالنهج "الثابت" المفضل لديه وحذر من أن التحركات الكبيرة في سعر الفائدة قد تؤدي إلى نتائج عكسية. ورفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة خمس مرات منذ ديسمبر، حيث قام برفعها من 0.1% إلى 1.25%. ويتوقع تسريع وتيرة تشديد السياسات النقدية على الرغم من فقد النمو لزخمه نظراً لوصول معدل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ 40 عاماً مما ساهم في تراجع القوة الشرائية للأسر البريطانية.

مواصلة رفع أسعار الفائدة

قام البنك المركزي الأسترالي بتطبيق زيادة متتالية بمقدار نصف نقطة مئوية للمرة الأولى على الإطلاق يوم الأربعاء مع الالتزام بمواصلة تشديد السياسة النقدية لكبح تسارع وتيرة التضخم. ورفع الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة إلى 1.35%، مسجلاً أعلى مستويات السيولة منذ مايو 2019. وقال محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي فيليب لوي في اجتماع لاحق: "يتوقع المجلس اتخاذ المزيد من الخطوات في عملية إعادة الأوضاع النقدية في أستراليا إلى طبيعتها خلال الأشهر المقبلة"، مؤكداً التزام المجلس باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان عودة التضخم في أستراليا إلى المستوى المستهدف بمرور الوقت."

البنك المركزي الأسترالي

الدولار يتألق هذا الاسبوع

كانت مخاوف الركود والقضايا الجيوسياسية المتأججة من أبرز التحديات التي واجهت الأسواق خلال الأسبوع الماضي مما ساهم في ارتفاع الدولار الأمريكي وتراجع العملات الرئيسية الأخرى إلى أدنى مستوياتها. وواصل اليورو اتجاهه الهبوطي وصولاً إلى مستويات منخفضة جديدة منذ بداية تداوله للمرة الأولى ببداية عام 2002، إذ خسر نسبة 3.62% من قيمته مقابل الدولار ليصل إلى 1.0070 دولار قبل ان ينجح هامشياً في استعادة بعضاً من خسائره لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0183 دولار. كما تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن انخفاضه كان أقل حدة مقارنة باليورو. وساهم في تعزيز أداء الجنيه الإسترليني رفع بنك إنجلترا لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى تسجيل نمواً هامشياً بعد استقالة بوريس جونسون، إلا أنه ما يزال منخفضاً مقابل الدولار القوي حيث طغت الأوضاع غير المواتية للاقتصاد الكلي على المخاوف المتعلقة بالسياسة النقدية. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع متراجعاً بنسبة 0.72% وصولاً إلى 1.2027 دولار. كما أثرت قوة الدولار على سوق السلع، مما ألقى بظلاله على الذهب وساهم في تراجعه للأسبوع الرابع على التوالي. وأنهى الذهب تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1،743.82 دولار.

معدلات التضخم البريطانية تسجل أعلى مستوياتها

التضخم في سويسرا يلامس أعلى مستوياته